

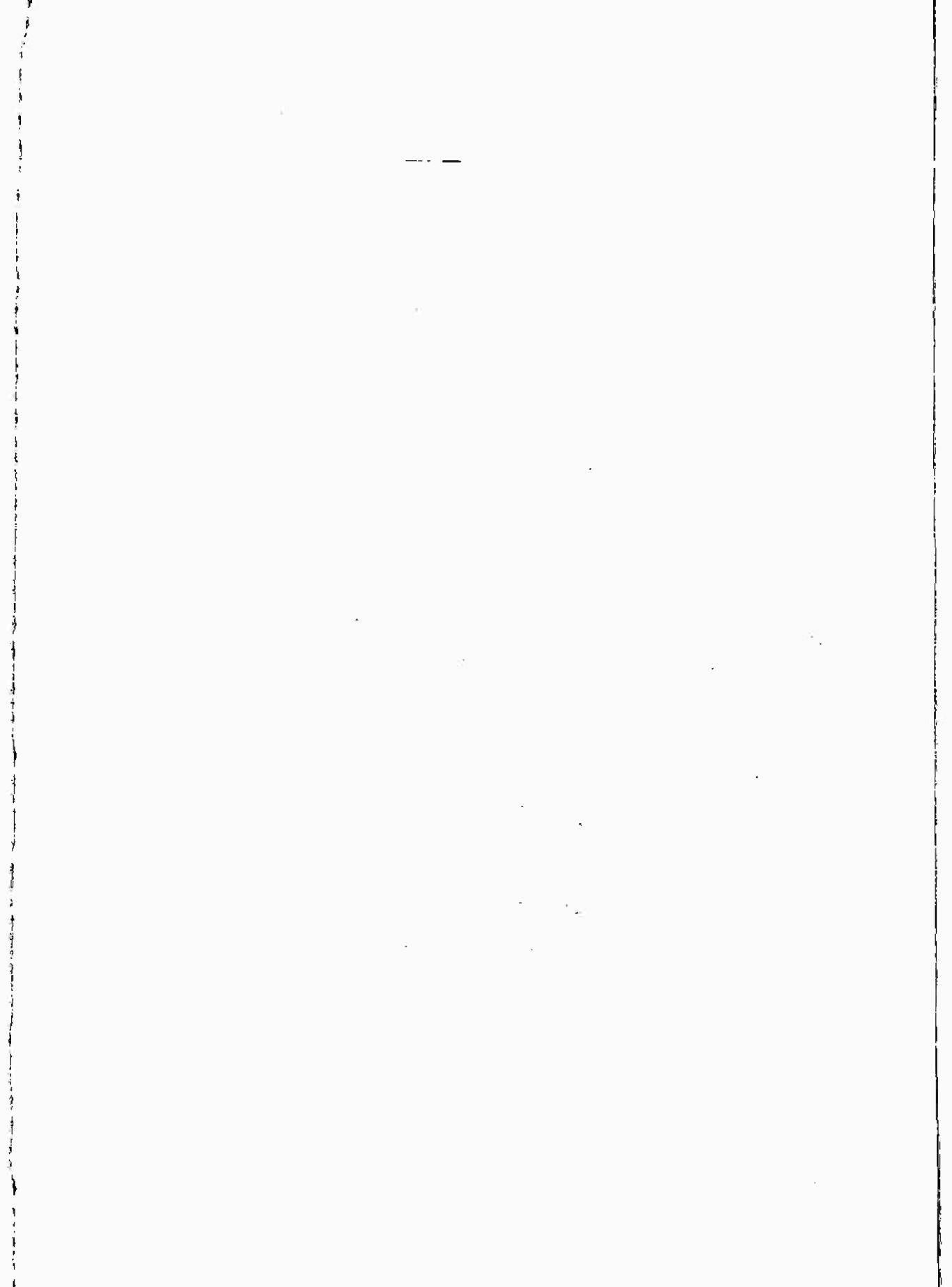
# ملامح الاستراتيجية العثمانية مع مصر والحجاز حول مخصصات الحرمين الشريفين

د. عبد الرهاب بن صالح بابعير

الأستاذ المشارك بقسم التاريخ

وعميد كلية التربية

فرع جامعة الملك سعود بأبها



هذه الدراسة تتناول بعض الصلات بين الحجاز وبين بعض الدول الإسلامية ، التي خضعت لها الحجاز ، في فترة من فترات العصور الإسلامية المختلفة . مثل دولة المماليك ، ثم الدولة العثمانية التي تلتها في السيطرة على العالم الإسلامي منذ عام ١٥١٧م إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م .

وأهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية الحجاز - على مر العصور - ومنذ ظهور الإسلام لأنها تقترن بالإسلام أكثر من أية دولة أخرى في العالم الإسلامي . وبذلك فهي موطن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وقبلة المصلين ، والحجاج المسلمين ، فهذه الميزة الدينية التي أكسبتها المهابة والهيبة والوزن الكامل والفضل التام في كافة المجالات . والإسلام كدين ودولة ، هو مصدر الشرعية السياسية ، فهو يوجه سياسات الدولة ونشاطاتها ، ويصوغ مبادئ المجتمع الأخلاقي . وبناء على هذا الطابع تأتي أهمية الحجاز في نظر العالم الإسلامي بصفة خاصة ، والعالم على وجه العموم . وكل حاكم مسلم على مر الأزمان ، يستمد شرعيته من بسط نفوذه على الحرمين الشريفين ، والحجاز الذي يمتد على طول الساحل الشرقي من البحر الأحمر ، وكانت تحت حكم شريف مكة ، الذي كان خاضعاً لدولة المماليك ، ثم جزءاً من الممتلكات العثمانية بعد ذلك ، ومن حيث الوضع الاقتصادي ، كان الحجاز مزهراً ، فالحجاج الذين يعاقدون سنوياً على مكة المكرمة والمدينة المنورة وفروا للحجاز مصدر ثروته الأول . والحج إلى مكة كان موسمه يعتبر بحق مؤتمر إسلامي كبير يقف إليه المسلمون على اختلاف أجناسهم ، يتدارسون فيه أحوالهم ، ويحظون فيه خير الوسائل لأعلاء كلمة الدين وحفظ المسلمين . لذلك يعتبر الحج أهم ركن تستند إليه الوحدة الإسلامية في ذلك الحين .

كما أن مواسم الحج أمنت اتصالاً ثقافياً بالعالم الخارجي . يضاف إلى ذلك كثرة العلماء والفقهاء ووفرتهم في هذه البلاد ، فلعبوا دوراً هاماً في تسييق العلاقات الاجتماعية والثقافية والدينية . وكان أمير مكة في الأزمان السابقة يعتبر حاكم مسلم يجرى أحكام الشريعة ، ويجوز القبول بسلطنة وأحكامه في الفتوى ومصادر التشريع . كما كانت في مكة المكرمة النظم الإدارية المتقدمة منذ أيام المماليك والعثمانيين ، فكانت تضم عدداً من الدوائر ؟ منها للصحة العامة وللشئون البلدية ، ومنها للموارد المائية ، والشئون القضائية . وقد نسقت بإشراف مجلس المدينة العامل ، وبإمرة الشريف الحاكم بصورة مباشرة . وقد حافظت هذه الدوائر على أوضاعها ردهاً من الزمن .

دخل الحجاز تحت السيطرة العثمانية دون حرب ، لأن شريف مكة عندما سمع بانتصار السلطان سليم الأول ودخوله القاهرة سنة ١٥١٧م أرسل إليه ابنه ليقدم فروض الطاعة ومفاتيح الكعبة ، وظلت هذه البلاد تابعة للدولة العثمانية عدة قرون، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وفي الواقع أن السلطان سليم عندما ضم إلى دولته بلاد العرب وليها أقدس مكانين عند المسلمين وهما الكعبة في مكة ، وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ، أضاف إلى ألقابه عبارة " حامي حرمي الشريفين " . وأصبحت ألقابه تبدأ بالعبارة التالية :-

" سلطان البرين وحقان البحرين حامي حرمي الشريفين السلطان ابن السلطان " .

ومعنى هذا أنه شعر بأهمية حمايته للحرمين الشريفين في كسب ولاء المسلمين سواء في دولته أو خارج دولته ، يضاف إلى ذلك أيضاً نقطة هامة جداً ، فإن السلطان العثماني فيما بعد، وخاصة في القرن التاسع عشر اعتبر نفسه خليفة للمسلمين .

إن هذه المسألة ، لازالت حتى الآن لغزاً لم يكشف عنه التاريخ ، وكل مايقال فيها أن الخليفة العباسي المتوكل على الله الذي كان يتولى الخلافة العباسية في مصر ( من قبل المماليك ) في مصر وقت الفتح العثماني حاول أن يقوم بحركته ضد العثمانيين لصالح السلطان المملوكي قلنصوة الغورى ، لذلك اصطحبه السلطان سليم إلى الأستانة عند عودته من مصر ، فأسكنه قصرًا جميلًا فيه جميع أنواع وأنواع النعيم ثم قيل أن الخليفة المتوكل قبل أن يموت تنازل عن الخلافة للسلطان . فكان السلطان العثماني أخذ الخليفة بالتنازل عن الخليفة العباسي وقد يكون هذا صحيحاً وقد يكون غير صحيح، ولكن الصحيح في الموضوع أن السلطان العثماني لم يكن يهتم بهذا اللقب قدر اهتمامه بلقب " حامي حرمي الشريفين " أما لقب الخلافة فقد شاع استعماله في القرن التاسع عشر ، وخاصة عندما قامت المجلدرا بتشجيع السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين لكي يطلب من الجنود المسلمين عدم القيام بالثورة ضد الإنجليز، فكان استعماله لهذا اللقب لأغراض سياسية .

ومهما يكن من أمر فإن السلطان العثماني ، كان يكفي بسلطة اسميه في الحجاز ، فيرسل باشا عثماني إلى جدة ليمثل الدولة العثمانية ، أما النفوذ الحقيقي فكان لشريف مكة . وقد كتب بعض الرحالة الأوروبيين يصف أحوال بلاد العرب تحت الحكم العثماني فقال : " إن العرب البلو في بلاد العرب لا يعترفون للعثمانيين بسلطة الحكم ولا بالسيادة ، بل أنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم من رعايا الدولة العثمانية " .

لم تحاول الدولة العثمانية أن تخضعهم بالقوة ، وإنما كانت تسترضيهم حتى تؤمن طريق الحج من هجمات الأعراب كما سيجيء تبيان ذلك أما نفوذ هذا الحقيقي فكان قاصراً على جدة . أما الأراضي المقدسة فكانت تخضع لشريف مكة . وكان هذا الشريف لا يعترف للدولة بالسلطة إلا في بعض المناسبات ، عندما يتسلم فرمان التولية ( مرسوم السلطان ) أو يعترف بالقاضي التركي وشيخي الحرمين الشريفين وغيرهم من الموظفين العثمانيين الذين يعينهم السلطان . وقد حرصت الدولة العثمانية على أن ترسل سنوياً الخلصة والمرتبات والمؤن والغلال إلى بلاد العرب ، يحملها أمير الحج المصري وأمير الحج الشامي ، وهذا هو موضوع البحث .

أما مصر التي هي طرف أصيل في موضوعنا هذا ، فتأتي الأهمية بها باعتبار أنها كانت مركز العالم الإسلامي في بعض فترات التاريخ الإسلامي خاصة في زمن الدولة الأيوبية والدولة المملوكية . وكان للدولة المماليك أهمية كبرى في تاريخ العالم الإسلامي لأنها استطاعت أن تنصدي للخطر المغولي الذي حطم بغداد ، ووصلت موجة المغول إلى فلسطين ، حيث أنزل سلاطين مصر المملوكية بالمغول هزيمة ساحقة في عين جالوت عام ٦٥٨هـ - ١٢٦٠م ، ولم تزل دولة المماليك في طور النمو . وكان لهذا النصر أهميته الكبرى لأنه أنقذ المدينة والشرق الإسلامي من الدمار على يد المغول . كذلك استطاع المماليك أن يكافحوا الخطر الصليبي والاستعمار الغربي الذي تسر تحت اسم الدين ، بل أن الفضل يرجع إلى سلاطين المماليك في القضاء النهائي على الصليبيين بالشرق الأوسط .

ومن أهمية عصر المماليك أن القاهرة حلت محل بغداد التي دمرت على يد المغول وأصبحت القاهرة مركز العالم الإسلامي والمدينة الإسلامية ، ولاسيما بعد أن انتقلت إليها الخلافة العباسية ، وحفظت القاهرة مابقى من العلوم الإسلامية والمدينة الإسلامية بعد كارثة المغول ، وزادت بفضل ما صار إليه مركزها بعد قيام الخلافة العباسية فيها ، وتشجع سلاطين المماليك للعلماء والأدباء حتى صار بلاط المماليك مركزاً للعلماء وأصحاب الفنون من شتى بلاد العالم الإسلامي وبرز عدد كبير من العلماء في عصر المماليك ، ساهموا بقدر كبير في ميادين العلم المختلفة من فقه وتفسير ولغة وآداب ، فضلاً عما دولوه من نظم وأخبار عامة عن الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وكان سلاطين مصر من المماليك أمضى ملوك العالم الإسلامي في ذلك الوقت ، باعتبارهم حماة الخلافة الإسلامية والمتمصين ببيتها . ومن هنا جاء الاهتمام بهذا الموضوع التشابك والمترابط الأطراف ، موضوع " مشاكل مخصصات الحرمين الشريفين ، بين الدولة العثمانية ومصر والحجاز " .

تعددت عبر العصور التاريخية صورة ومظاهر اهتمام الدول الإسلامية بالخرمين الشريفين لما لهما من مكانة دينية ومياسية في قلوب المسلمين في شتى بقاع الأرض ، أضف إلى ذلك مكانة الحج في الإسلام ، حيث يعتبر أحد أركانه الخمس ، فضلاً عن أن من يدين له الحجاز بالولاء يستطيع أن ينشر نفوذه السياسي على الأقاليم والروحي بصفة عامة على جميع أرجاء العالم الإسلامي .

من هنا حرصت الدول الإسلامية على رصد العديد من الأوقاف والمخصصات للخرمين الشريفين وعلى مر العصور . ولعل أهم هذه المخصصات هي " الكسوة الشريفة " وهي الأوقاف والإيرادات التي رصدت لاسيما في عهد سلاطين المماليك وأيضاً في عهد الدولة العثمانية لخدمة الكسوة الشريفة للكعبة . وأيضاً " أوقاف الخصاصية " من العصرين المملوكي والعثماني ، وصرة الخرمين الشريفين ، ومخصصات أشرف الخرمين ، وأوقاف الدشايش الكبرى والصغرى والتي يرجع بعضها إلى العصر المملوكي ومعظماً إلى العصر العثماني ، فضلاً عن أوقاف السلاطين والباشوات العثمانيين الموقوفة على منفعة الخرمين الشريفين ، وغير ذلك من الأوقاف والمخصصات المرصودة على الخرمين الشريفين .

وما يهمننا هنا ليس الحديث عن أوقاف ومخصصات الخرمين الشريفين<sup>(١)</sup> وهو الموضوع الذي تطرق إليه البعض ، وإن كان ما يزال في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة المتأنية استناداً إلى الأرشيف التركي والمصرية والوثائق الأهلية في الحجاز ، إنما ما يهمننا هنا هو لقاء أضواء جديدة على نقطة هامة لم تطرق إليها الباحثون ، وهي المشاكل المتعددة المظاهر لمخصصات الخرمين الشريفين ، ومدى ما يسببه ذلك من ازعاج لدى كل من استانبول والقاهرة والحجاز ، ثم الإجراءات التي اتخذتها كل منهم لمواجهة هذه المشاكل .

والحق أن المشكلات العديدة المتعلقة بمخصصات الخرمين الشريفين ساهقة على العصر العثماني ، فعلى سبيل المثال في عصر سلاطين المماليك أنشأت العديد من المشكلات بين القوى الدولية حول مخصصات الخرمين الشريفين لعل من أبرزها ما يتعلق بكسوة الكعبة والمخصصات المالية المقدرتها لها من مصر ، لاسيما الكسوة الشريفة ، وهي الأوقاف المرصودة لإرسال كسوة الكعبة سنوياً من مصر . وتأتي المشكلة عندما عرفت المنطقة الإسلامية دخول قوى كبرى جديدة، لاسيما بعد ما انتهى المغول إلى الإسلام وأصبحوا من أهم دعائم الإسلام ، فكانوا بمثابة دماء جديدة في المنطقة الإسلامية .

من هنا نشب النزاع بين دولتي المغول وسلاطين المماليك حول كسوة الكعبة ، نتيجة لرغبة المغول - بعد إسلامهم - في اكتساب هذا الشرف ، بحيث يحصلون على لقب حمة الحرمين الشريفين . وبدأت الأزمة عندما أرسل شاه رخ بن تيمورلنك إلى السلطان المملوكي في مصر برسباى<sup>(٢)</sup> بأن يقوم شاه رخ بكسوة الكعبة ، لكن السلطان برسباى أدرك مدى عظم الأمر ، ولم يريد أن يتحمل وزر ذلك لوحده ، لاسيما وأن الموضوع له جذور دينية وعمس المشاعر الدينية من هنا أرسل السلطان برسباى بأسئلة إلى علماء الديار المصرية حول هذا الشأن . وصدرت الفتاوى من هؤلاء العلماء مجمعة على عدم جواز ذلك ، لأن السماح لشاه رخ بن تيمورلنك بكسوة الكعبة غير جائز شرعاً ، لأنه يترتب على هذا السماح تعطيل الوقف المخصص لكسوة الكعبة الشريفة ، وعاقة الوقف عن تأدية عمله بعد كسوتها تطبيقاً لشرعة الإسلام وهو ما لا يرضاه الله ولا العلماء .

من هنا أرسل السلطان برسباى برسالة إلى شاه رخ رافضاً سؤاله لكسوة الكعبة ، متعللاً بأن العادة قد جرت على أن ملوك مصر هو الذين يقومون بكسوة الكعبة ، لاسيما أن هناك أوقاف عديدة أوقفها السابقون من أجل هذا الأمر ، وبالتالي لا يجوز تعطيل هذه المخصصات ترضية لحاكم مهما كان من شأن هذا الحاكم .

لكن شاه رخ لم يرض بهذه الإجابة ، وعاوده الحنين مرة أخرى إلى كسوة الكعبة من هنا التهز شاه رخ فرصة مجيء السلطان جقمق إلى عرض مصر ، فأرسل مرة ثانية طالباً كسوة الكعبة في عام ٨٤٨هـ / ١٤٤٤م<sup>(٣)</sup> واعترض العلماء والأمراء في مصر على هذا الطلب أيضاً ، وردوا عليه كما ردوا أول مرة برفض ذلك . لكن السلطان جقمق الذي كانت لحكمه موازين القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، حرص على كسب رضاء شاه رخ ، وسمح له بكسوة الكعبة متلرعاً بأن كسوة الكعبة تقرباً إلى الله وبالتالي يجوز أن يقوم بها أى مسلم . لكن هذا الأمر لم يرضى أمراء وعلماء مصر ، إلا أنهم لم يستطيعوا فعل شيء وكسب شاه رخ الجولة هذه المرة .

وبعد الفتح العثماني لمصر<sup>(٤)</sup> واجه السلطان سليم العديبد من المشاكل الخاصة بمخصصات الحرمين الشريفين ، لعل على رأسها مشكلة الأوقاف المصرية وعظم حجمها مما يؤثر على جمع الضرائب ، وعلى الخزانة المرسله من القاهرة إلى استانبول ، لاسيما وأن أراضي الأوقاف كما نصت عليه الشريعة الإسلامية السمحاء معفاة من الضرائب .

لكن السلطان سليم بفتحة لمصر وترحيب أهل الحجاز به أدرك أنه أصبح من الآن فصاعداً حامي حرمين الشريفين ، وأن أى انتقاص أو تعدى على هذه المخصصات سيؤثر حتماً بالسلب على صورة السلطان سليم، بل وعلى هبة الدولة العثمانية كلها، وهي الدولة التي أصبحت بعد توسعات السلطان سليم في منطقة الشرق الأوسط، القوة الإسلامية الأولى في المنطقة ، وحامية الحرمين الشريفين ، وأيضاً فهي الدولة التي عمر بأراضيها قوافل الحج التي تفد إلى الحجاز من جميع أنحاء العالم الإسلامي . من هنا عمد السلطان سليم إلى الحفاظ على هذه المكانة التي اكتسبتها الدولة العثمانية ، بتقديم الرعاية الكافية لمخصصات الحرمين الشريفين وحبل المشكلات المتعلقة بها .

ويأتي على رأس هذه المشاكل مسألة إدارة أوقاف الحرمين الشريفين بعد الفتح العثماني . ، ففي واقع الأمر كانت أوقاف الحرمين الشريفين تابعة إدارياً من قبل - في عصر سلاطين المماليك - لإشراف قاضي الشافعية في الديار المصرية ، لأنه كما نعلم جميعاً كان المذهب الشافعي هو المذهب الرسمي لدولة سلاطين المماليك في مصر . ولكن بعد اندحار قوة هؤلاء السلاطين على يد سليم في موقعة الريدانية في عام ١٥١٧ كان لابد من تغيير هذا الوضع تماماً، لاسيما وأن المذاهب الشافعي ليس بالمذهب الرسمي للدولة العثمانية ، إذ أخذ العثمانيون بمذهب الإمام أبي حنيفة علماً رسمياً لدولتهم . ومن هنا أحس السلطان سليم أن هذا التغير السياسي - الفتح العثماني - والتغير المذهبي - ضرورة سيادة المذهب الحنفي - يحتمان عليه ضرورة إجراء بعض التغييرات الإدارية بالنسبة لأوقاف الحرمين ، حتى لا يضطرب أحواله ، وبالتالي تتعرض مخصصات الحرمين الشريفين في أول عام للفتح العثماني ، مما يؤزر على مكانة الدولة العثمانية ، وعلى اقتصاديات الحجاز وينثر بالخطر إذا نار الحجاز على هذا الوضع .

من هنا قام السلطان سليم في فترة إقامته القصيرة في مصر ببعض التعديلات الإدارية المتعلقة بحسن سير إدارة أوقاف الحرمين ، فانتزع السلطان سليم إدارة أوقاف الحرمين من يد قاضي القضاة الشافعي في مصر وعهد بها إلى قاضي القضاة الحنفي . وزيادة في حرص السلطان سليم على سلامة الجهاز الإداري لأوقاف الحرمين وضمن حسن قيامه بالدور الموكول إليه ، أسند إلى دفتر مصر<sup>(٤)</sup> مهمة الإشراف على هذه الأوقاف ومراجعة حساباتها والمحافظة على القرارات السنوية المرسلة إلى الحرمين<sup>(٥)</sup> ، من ناحية أخرى أشار بعض المقربين إلى السلطان سليم

إلى مشكلة أخرى تتعلق بمخصصات الحرمين الشريفين ، وهي أن هذه المخصصات قد قام برصدها سلاطين الممالك السابقين وأصدر السلطان سليم أوامرها بخافضة عليها والإستمرارية في القيام بدورها ، إلا أنه إذا كان هؤلاء السلاطين قد أسدوا بالخير على الحرمين ، فإنه بالأولى على السلطان سليم أن يزههم ويتفوق عليهم وأن يزيد من خيراتهم مخصصات الحرمين الشريفين .

من هنا زاد السلطان سليم في أوقاف الكسوة الشريفة ، حتى أصبحت أضعاف ما كانت عليه من قبل . ولم يكتف السلطان سليم الأول بزيادة أوقاف الكسوة الشريفة ، إذ أضاف من خيراتهم ٧٠٠٠٠ أردب من الحبوب تخرج سنوياً من مخازن الغلال السلطانية عبر ميناء السويس إلى جدة وينبع ثم إلى الحرمين الشريفين . وكان يوزع من هذه الحبوب ١٥٠٠٠ أردب على أهالي ينبع غير القادرين على الذهاب إلى المدينة المنورة ، كما يتم توزيع ١٥٠٠٠ أردب على أهالي جدة الذين لم يتوجهوا إلى مكة في موسم الحج . كما أمر السلطان سليم لأهالي الحرمين بمبالغ نقدية وصلت إلى ألف دينار ذهبي<sup>(١٢)</sup> .

وتعددت الأوقاف والمخصصات والمبرات التي رصدها السلاطين العثمانيون ولوايهم من الباشوات والولاة على الحرمين الشريفين كقرباء إلى الله وحفاظاً على مكانة وهيبة دولة الإسلام ، ورعاية للحجاز لاسيما في موسم الحج الذي يفد إليه المسلمون من شتى بقاع الأرض . وقد أدى عظم هذه المخصصات إلى عظم حجم المشكلات المتعلقة بها أيضاً فلم تعد هذه المشكلات على بساطتها السابقة ، التي واجهها سلاطين الممالك ، أو حتى المشكلات الإدارية والسياسية والمالية التي واجهها السلطان سليم الأول بعد الفتح العثماني ، والتي استطاع أن يجد لها حلاً .

ولعل أهم هذه المشكلات هي مشكلة النقل ، ونقصد بها ما يتعلق بنقل مخصصات الحرمين الشريفين من مصر إلى الحجاز . والحق أن هذه المشكلة ستعدد أوجه صعوباتها ، لاسيما فيما يتعلق بالنقل البري والنقل البحري فهذه المخصصات . وستصبح هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تورق كل من الدولة العثمانية وباشوات مصر وأهل الحجاز .

وتتبع أهمية مشاكل النقل البري بالنسبة للمخصصات العينية للحرمين الشريفين من طبيعة الأوضاع الجغرافية السائدة في طرق النقل البري بين مصر والحجاز ، فهذه الطرق البرية هي بطبيعتها طرق صحراوية وعرة لاسيما فيما يتعلق بمشكلة نقل الغلال من القاهرة إلى السويس ، ومن ينلر ينبع إلى المدينة المنورة ، أو من ينلر جدة إلى مكة المكرمة ، وبالتالي لشأت الحاجة إلى الجمال لنقل الغلال عليها في هذه الطرق البرية ، من هنا ترصد لنا وثائق الأوقاف

دائماً " رسم اجارة الجمال المحملة عليها الحيوانات اللازمة في كل سنة " أو مايرد في الوثائق  
العثمانية للروزنامة " أجرت شران الغلال " .

إلا أن الطبيعة الصحراوية الوعرة هذه الطرق جعلتها عرضة لهجمات قطاع الطرق من  
بعض البدو أو من بعض القبائل التي تتمرد على السلطة في مصر أو في الحجاز . من هنا كثيراً  
ما تعرضت قوافل غلال الحرمين الشريفين أو مخصصات الحرمين الشريفين المحمولة في ركب قافلة  
الحج للنهب والسلب على أيدي بعض البدو . ولعل أهم تلك الحوادث ما يروونه لنا المؤرخ  
المصري أحمد شلبي بن عبد الغنى الحنفى عند ذكره حوادث عام ١١٣٢/١٧١٩ " جاء الحاج في  
ثامن صفر الخير سنة ١١٣٢ وكانت سفرة حصلت ليها المشقة من العرب إلا أن الله سلم . ولم  
يرح من الحاج شيء ، وكان أغة الوجه حمزة أغا تابع اسماعيل بك ، وأما العقابة لأنهم انتهبوا  
جميعاً ولم يسلم منهم أحد ، ومات من كان خارج القافلة ، ولم ينج منهم إلا الهجان . وأما حمزة  
فبإله المجرح وسلم من نهب القافلة " (١) .

من هنا كانت الدولة العثمانية تحاول دائماً مواجهة خطر هؤلاء البدو من خلال سياسة  
الوعد والوعيد ، أما بالاتفاق مع القبائل الكبرى بقيام هذه القبائل بحراسة هذه الطرق في مقابل  
أتوات سنوية ، أو بإقامة قلاع عسكرية على طول هذه الطرق ، يؤكل إليها حفظ النظام في  
هذه البقاع المؤدية إلى الحرمين الشريفين أو حتى بإرسال حملات عسكرية تأديبية لقمع عصيان  
القبائل المتمرده .

ومن ناحية أخرى لجأت الإدارة في بعض الأحيان إلى عقد اتفاق مع القبائل الكبرى على  
جانبي الطريق لنقل غلال الحرمين على جمال مملوكة لهذه القبائل ستحمي الغلال والجمال معاً ،  
مقابل الإنتفاع بأجرة نقل هذه الغلال ، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الأسلوب الذي لجأت إليه  
الإدارة كان من الأساليب التي تنفق مع طبيعة الأوضاع الجغرافية والبيئة الصحراوية والعادات  
الساتدة في المجتمعات القبلية .

ولا تقتصر مشاكل نقل المخصصات العينية للحرمين الشريفين على الطرق البرية وحدها ،  
وإنما لصادف مشاكل أخرى تتعلق بالنقل البحري لهذه المخصصات من ميناء السويس في مصر  
شمال البحر الأحمر إلى وائء الحجاز جدة وبنبع . حيث كان يتم نقل هذه المخصصات سواء  
على سفن الأوقاف ، أو حتى سفن الميرى ، أي السفن التابعة للدولة أو حتى تأجير بعض السفن

الخاصة للمساعدة على القيام بهذه المهام الصعبة ، لاسيما مع صعوبة وخطورة الملاحة البحرية في البحر الأحمر في ذلك العصر<sup>(١١)</sup> ، وسنلاحظ بصفة خاصة مدى اهتمام الإدارة العثمانية في استنبول والسلطات القاهرة بهذه المشكلة ، فضلاً عن تأثير هذه المشكلة على أهالي الحجاز .

ويلقى الأرشيف العثماني Basbakanlik Osmanli في استنبول أطواء مهمة حول هذا الموضوع المثير<sup>(١٢)</sup> Arsivi لاسيما المجموعة الأرشيفية المعروفة بإسم مهمة مصر ، وهي من أهم المجموعات الأرشيفية التي تتعرض لعلاقة الحجاز بالدولة العثمانية من خلال السلطة في مصر .

وهناك تقرير عثماني بشأن مشاكل النقل البحري لغالال الحرمين يرجع إلى عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٥م، يتضمن أمراً صادراً من استنبول إلى وائي مصر لإخباره أن علماء ومفتي مكة المكرمة قد أرسلوا بعريضة احتجاج إلى استنبول بشأن المخصصات العينية المقررة لهم من الحبوب من جانب وقف الدشيشة الكبرى والخاصة بعام ١١٣٤هـ إذ أن إجمالي المخصصات العينية من الحبوب لهذا العام من وقف الدشيشة الكبرى يبلغ حوالي ٣١٠٠ أردب من الحبوب . وكان من المقرر أن يتم نقل هذه الكمية من الحبوب على ظهر سفيتين تابعتين للوقف هما السفينة " مليكة " والسفينة " متجرة " ، إلا أنه لم يتم نقل هذه الكمية من الحبوب كاملة ، إنما تم نقل ألفين أردب فقط ، وبقيت ١١٠٠ أردب في مصر تنتظر نقلها إلى مكة . ويبدو أنه لدمر كثيراً من الوقت دون أن يتم شحن هذه الكمية إلى جدة ، مما أثار قلق أهل مكة خشية هياج حقوقهم من مخصصاتهم من الحبوب المقررة لهم سنوياً ، والتي تضمن الدولة العثمانية وصولها إليهم، نظراً لمكانة مكة المكرمة الدينية والتاريخية ، وحتى تضمن الدولة ولاء الحجاز . كما نظر أهل الحجاز إلى تأخر وصول الحبوب إليهم على أنه اعتداء على حقوقهم التاريخية المقررة عبر الأزمان من أوقاف الدشيشة ، ولظنوا إلى أن تهاونهم في المطالبة بهذه الحقوق ربما يشجع البعض على التهاون في إرسال المخصصات العينية ، وحتى لا يتحول الإستهانة إلى قاعدة .

من هنا أرسل علماء ومفتي مكة بعريضة احتجاج مباشرة إلى استنبول - وليس إلى القاهرة - للمطالبة بإيجاد حل لهذه المشكلة ، وسرعة شحن المتبقي من الغلال المقررة لعام ١١٣٤هـ ، والتي لم ترسل إلى مكة حتى الآن .

وبناءً على هذه العريضة أرسلت استنبول أمراً إلى وائي مصر تخبره بقصة احتجاج أهالي مكة على التهاون في إرسال الحبوب إليهم . وأصدرت إليه أوامرها بسرعة إرسال الكمية

المطلوبة من الحبوب والتبعية من حساب عام ١١٣٤هـ على ظهر السفينة "ملكية" التابعة لوقف الدشيثة والتي كانت راسية - آنذاك - في ميناء القصير المصرى على البحر الأحمر وبالإضافة إلى ذلك نهبت الإدارة العثمانية في استنبول والى مصر إلى سرعة إرسال المخصصات العينية من الحبوب الصادرة من وقف الدشيثة والخاصة بعام ١١٣٥هـ ، والتي لم يكن الوقف في القاهرة قد شحنها بعد إلى الحجاز ، وهكذا تأخر لأهالي مكة مقررات عام ١١٣٤-١١٣٥هـ<sup>(١٢)</sup> .

وفي عام ١١٣٥هـ-١٧٢٢م واجهت الدولة العثمانية مشكلة حادة فيما يتعلق بالنقل البحرى للمخصصات العينية للحرمين الشريفين . ففي تقرير آخر أرسلته استنبول إلى صنجق جدة على باشا ، أوضحت الإدارة العثمانية أنه من المقرر سنوياً إرسال ٤١٤٢٠ أردب من الحبوب من مصر إلى الحرمين الشريفين . وقد جرت العادة أن يتم نقل هذه الكمية من الحبوب على السفن التابعة للدولة " سفن الميرى " والتي يقدر عددها بستة سفن ، إلا أن التقرير يذكر أن هذه السفن لم تعد قادرة على استيعاب هذه الحمولة أي أن هذه السفن لم تكف للقيام بعملية النقل البحرى لهذه الغلال من مصر إلى الحجاز ، مما ترتب عليه أزمة حادة في الحجاز ، ونقص في المؤن الغذائية ، نتيجة عدم وصول هذه الغلال إليه .

وقد حاولت الإدارة العثمانية إيجاد حل مؤقت لهذه المشكلة عن طريق استئجار بعض السفن الخاصة للمساهمة مع سفن الميرى في نقل الغلال من مصر إلى الحجاز . لكن الإدارة رأت أن الحل لا يعد حلاً ناجحاً لهذه المشكلة ، لاسيما في المستقبل ، وأنه من الضروري رفع كفاءة أسطول الميرى حتى يستطيع القيام بالمهام الموكولة إليه ، وهي نقل الغلال سنوياً من مصر إلى الحجاز .

من هنا رأت الإدارة ضرورة زيادة عدد سفن الميرى من خلال شراء سفينة جديدة تنضم لهذا الأسطول . وعلى ذلك أرسلت استنبول أمراً إلى علي باشا صنجق جدة بضرورة شراء سفينة جديدة من النوع الهندى ، حيث أن حمولة هذه السفينة تقدر بحوالي خمسة آلاف أردب من الحبوب ، وهكذا فإن إنضمام هذه السفينة إلى أسطول الميرى سيرفع من قدرته الإستيعابية ويجعله قادراً على نقل كامل الغلال المقررة من مصر إلى الحجاز .

ولقد ظهرت مشكلة خاصة بتمويل شراء هذه السفينة الجديدة ، فمن أين يتم تدبير الأموال اللازمة لشراء هذه السفينة ؟ وقد وجدت استنبول حلاً لهذه المشكلة ، إذ قررت لشراء هذه السفينة مبلغ ٤ كيمياً ، تأخذ من حلوان القرى المرصودة لإرسال الغلال المخصصة

للحرمين الشريفين • وبعد توفير الإعتمادات المالية اللازمة لشراء السفينة أمرت الإدارة علي باشا صنحق جدة بسرعة شراء السفينة وتجهيزها ، واصدار الأوامر إليها بالإنجاز إلى ميناء السويس بمصر لكي تشارك مع بقية سفن أسطول الميرى في نقل الغلال المخصصة للحرمين الشريفين<sup>(١٣)</sup> .

ومن ضمن المشاكل التي عانت منها مخصصات الحرمين الشريفين ونتج عنها بعض القلق لكل من استانبول والقاهرة والحجاز مسألة الاضطرابات السياسية وفتح الجند، والصراعات بين البيوتات العسكرية ومدى تأثير ذلك على سيادة الأمن وعلى جمع مخصصات الحرمين الشريفين من القرى المرصودة لهذا الغرض ، وفي القرن الحادى عشر هجرى ، السابع عشر ميلادياً ، يحدنا الرحالة التركي الشهير أوليا جلبي - وهو المضطلع بشئون المالية في استانبول والقاهرة - عن مدى الأثر الضار الذي تركته الاضطرابات السياسية وفتح الجند وانعدام الأمن في بعض الأوقات على القدرة على جمع مخصصات الحرمين الشريفين من القرى المصرية، أو حتى تجميعها وإرسالها إلى الموانئ المصرية على البحر الأحمر السويس والتصير استعداداً لإرسالها إلى الحجاز<sup>(١٤)</sup> .

وتقدم لنا وثائق الروزنامة المصرية نموذجاً لأثر الاضطرابات السياسية وعدم الإستقرار السياسي على مخصصات الحرمين الشريفين ومدى الإزعاج الذي تسببه هذه الحالة بالنسبة للقاهرة واستانبول والنموذج الذي تقدمه الوثائق المصرية يتعلق بفترة الصراع على النفوذ والقلق السياسي في مصر قبيل وصول على بك الكبير<sup>(١٥)</sup> إلى السلطة في مصر .

لقد أدت الصراعات السياسية بين البيوتات العسكرية في مصر من عام ١١٦٠هـ حتى عام ١١٦٢هـ إلى عدم إرسال المخصصات العينية من الحبوب إلى الحرمين الشريفين بل والأكثر من ذلك أن هذه الفرق المتناحرة قد استحلّت لنفسها هذه المخصصات واستولت عليها ، واستثمروا قيمتها في نيران الصراعات العسكرية فيما بينهم • وعلى الرغم من عودة الهدوء والاستقرار السياسي مرة أخرى إلا أن هذه الفتن قد ابتلعت هذه المخصصات وضاعت على أهالي الحرمين الشريفين أو على حد تعبير الوثائق " أن الغلال المطلوبة لأهالي الحرمين الشريفين إلى غاية ١١٦٢هـ قد استهلكت بتمامها وكماها بلغم الأمراء القارين والمقتولين بمصر " •

وهكذا ظهرت مشكلة حادة بالنسبة للدولة العثمانية نتيجة عدم وصول الحبوب إلى الحجاز • ولم تأتئ العرائض التي رفعت إلى استانبول - مطالبة بسرعة إرسال الغلال المتأخرة - من جانب علماء وأهالي الحرمين الشريفين فحسب وإنما تضامن من أهل مصر مع أهل الحجاز في

ارمال العرائض إلى السلطان العثماني للمطالبة بسريعة إرسال الغلال المتأخرة إلى الحرمين الشريفين " العرض المرسل قبل تاريخه من أهالي مصر اغروسة من علماتها وأمراتها والسادات والبكرية وغيرهم " .

وبناء على ذلك أرسل السلطان العثماني " الخط الشريف الهايوني بالشوكة مقرون من طرف الدولة العلية العثمانية " إلى والي مصر عبد الله باشا بضرورة إيجاد حلولاً سريعة لهذه المشكلة ، مهماً ترتب على ذلك من التزامات مالية سواء على استانبول أو القاهرة .

ولقد عهد عبد الله باشا والي مصر إلى الأمير خليل أفندي الروزنامجي<sup>(١٦)</sup> ، بتقصي أحوال هذه المشكلة التي أترقت كل من استانبول والقاهرة والحجاز ، مع بيان قيمة المتأخر من الغلال للحرمين الشريفين عن السنوات السابقة ، التي استولى عليها الأمراء العاصين . ووجد الأمير خليل أفندي الروزنامجي أن المتأخر من الغلال التي لم ترسل للحرمين الشريفين عام ١١٦٠هـ - (١٨٠٨١) أردباً ، بينما أرسل بقيمة المقرر لهذا العام من قبل ، ولم يتبق سوى القيمة المذكورة سابقاً ، أما فيما يخص عام ١١٦١هـ ، فقد بلغ إجمالي كمية الحبوب هذه السنة - والتي لم ترسل على الإطلاق إلى الحرمين الشريفين - (١٧٥١) أردباً . وبالنسبة لعام ١١٦٢هـ فقد بلغ إجمالي كمية الحبوب السنوية المخصصة للحرمين الشريفين (١٧١٦) أردباً بالتحفاض طفيف عن العام السابق ، وهذه الكمية لم يتم إرسالها أيضاً في ميعادها إلى الحرمين الشريفين ، وضاعت كما وضاعت مقررات السنوات السابقة في أثناء الصراعات العسكرية بين الأمراء .

من هنا قرر الروزنامجي إجمالي كمية الحبوب المتأخرة عن السنوات السابقة لصالح الحرمين الشريفين بحوالي (١٠١٥٤٨) أردباً . وكان نصيب مكة المكرمة من إجمالي هذه الكمية حوالي (٤٦١٥٥) أردباً ، بينما كان نصيب المدينة المنورة (٥٥٩٣) أردباً .

ولقد ظهرت مشكلة حادة لكل من استانبول والقاهرة بشأن كيفية تدبير هذه الكمية وإرسالها إلى الحرمين الشريفين عوضاً عما ضاع في أثناء صراعات الأمراء في مصر . إذ أن المشكلة أصبحت الآن من أين سيتم تمويل هذه الكمية الجديدة من الحبوب ، ومن الذي سيقع عليه عبء ذلك ؟

وفي البداية رأت استانبول أنه ينبغي على القاهرة أن تقوم بإرسال هذه الكمية إلى الحرمين الشريفين ، لأنها تتحمل جريرة التمرد العسكري الذي قام به الأمراء في مصر آنذاك ، وليس على استانبول أن تتحمل مسئولية الصراعات بين البيوتات العسكرية المصرية ، إلا أن تفاقم المشكلة وعظم آثارها ، وعجز الخزانة في مصر عن سداد وتدبير الإعتمادات المالية اللازمة لإرسال الحبوب إلى الحجاز ، فضلاً عن عرائض الإحتجاج التي رفعها علماء الحجاز ومصر إلى استانبول بهذا الشأن دفعت هذه الأمور كلها استانبول إلى إيجاد حل ومط هذه المشكلة التي سببت لها بعض القلق ، وجاء ذلك من خلال الإتفاق على أن تتحمل الدولة العثمانية ما قيمته (٦١٥١٠) أردباً، على أن تتحمل مصر بقية كمية الحبوب الخاصة بالحرمين الشريفين .

وبناء على هذا الاتفاق بين استانبول والقاهرة ، عقد وائي مصر إجتماعاً مع الأمير خليل أفندي الروزناجي المصري ، حيث تم تحرير وثيقة تشهد بكمية الحبوب المرسله إلى الحرمين الشريفين وتقدير قيمتها المالية وتسليم ذلك إلى أمير الحج المصري ، الذي يقوم بنقلها إلى الحجاز \* وعليه حمله وتسليمه لمن له ولاية ذلك في الحجاز" (١٧) .

ومن ناحية أخرى عانت مخصصات الحرمين الشريفين العديد من المشاكل الأخرى، منها مسألة الفساد الإداري واعتداءات بعض كبار الموظفين على مخصصات الحرمين الشريفين، لم تبدع في عهد الدولة العلية العثمانية ، وإنما سابقة عليها ، إذ تحدثنا مصادر عصر سلاطين المماليك في مصر - على سبيل المثال لا الحصر - عن القاضي " علم الدين البلقيني " في النصف الأول من القرن التاسع الهجري حيث استغل فرصة انتشار وباء الطاعون وتسلط في تحصيل الأموال من التركات والأوقاف ، وكتب مرسوماً " استكتب فيه خطوط جميع شهود المراكز " فكان " الرجل يوصي بما تسمح به نفسه ، ويموت من يومه غالباً ، فيرسل نقيه ما أوصى به ، ولم يحصل لأهل الحرمين من ذلك الدرهم الفرد " ويؤكد ابن حجر ذلك فيقول " ولا وجدنا في حساب السنة التي باشرها أنه ورد للحرمين شيء إلا من جهة واحدة من بلدة بالريف بمبلغ تاله ، مبلغه فضة أربعمائة درهم ، ولعله حصل من الجهة المذكورة وحدها عشرة أضعافها ذهباً وأما أوقاف الحرمين والصدقات لتحيل على الإنفراد بها بكل حيلة" (١٨) .

من هنا عملت الدولة العلية العثمانية منذ بداية عهدها على حسن تدبير إدارة أوقاف الحرمين الشريفين لضمان عدم اعتداء أصحاب النفوذ عليها ، ولذلك أمر السلاطين العثمانيون بأن يتبادل الأشراف على أوقاف الحرمين الشريفين - بمعاونة وباشتراك رجال الهيئة الدينية - كل

من رئيس الخصيان البيض " باب السعادة أغامسي " ، ورئيس الخصيان السود " فيرلر أعاسي " .  
كما كان يساعدهم عدد من رجال القضاء يطلق عليهم " حرمين مفتتسي " أي مفتتسي  
الحرمين<sup>(١٩)</sup> .

ومن جانبها حرصت الإدارة في القاهرة على حسن تدبير إدارة أوقاف الحرمين . ولاسيما  
باشوات الديار المصرية ، حتى أن المصادر التاريخية المصرية تمدنا أن أول مادة كانت تعرض على  
الباشوات الجدد، هي مادة مخصصات الحرمين الشريفين ، وأن أول فرمان يصدر من ديوان مصر  
هو مايتعلق بخدمة الحرمين الشريفين " قدموا له حوالات الحرمين الشريفين عرض حال مادة تعلق  
الحرمين لأنها عادة قديمة أول فرمان في ديوان مصر مايتعلق بالحرمين الشريفين"<sup>(٢٠)</sup> .

وعلى الرغم من كل الاحتياطات السابقة التي اتخذتها كل من استالبول والقاهرة لضمان  
حسن إدارة مخصصات الحرمين ، إلا أن أوقاف الحرمين الشريفين والمخصصات السنوية للحرمين  
تعرضت في بعض الأحيان - كما شاهدنا من قبل - وكما اعترفت الوثائق التركية والمصرية  
للعديد من محاولات النهب والاعتداء من جانب بعض كبار رجال الإدارة .

هكذا توضح لنا الأمثلة السابقة مدى تعدد وتنوع المشاكل المتعلقة بمخصصات الحرمين  
الشريفين ، ومدى أهمية هذه المشاكل وإثارتها لإنتباه كل من استالبول والقاهرة والحجاز ، وهو  
الموضوع الذي لم يتطرق إليه الباحثون ، إذا كان جل همهم دراسة مخصصات الحرمين الشريفين  
وطرق صرفها ، دون التعمق في النظر إلى المشاكل المترتبة على هذه المخصصات ومتابعة تطورها  
في كل من استالبول والقاهرة والحجاز .

## • الخاتمة •

في الختام لبيان يمكن القول ، بأن الإهتمام ينبع بالأهمية القصوى التي يتمتع بها الحرمين الشريفين ، عبر العصور التاريخية ، واهتمام الدول الإسلامية وشعوبها وحكامها بالحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، والمكانة السامية التي يضعها المسلمون في قلوبهم في شتى بقاع الأرض لأقدس مكانين عندهم وهم الكعبة المشرفة في مكة المكرمة ، وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة ، فضلاً عن أن من يدين له الحجاز بالولاء يستطيع أن ينشر نفوذه السياسي والروحي على جميع أرجاء العالم الإسلامي ، حدث منذ أيام دولة الخلفاء الراشدين ثم الأمويين العباسيين إلى قيام دولة المماليك والسلطنة العثمانية . ويجدر بنا أن نذكر في هذا المقام ، أنه عندما قامت الدولة الأموية في الأندلس ، ونشأت الدولة الفاطمية في مصر والبهال أفريقيا ، حمل حكام هذه الدول ألقاب لم تكن لها أي أهمية تذكر عند المسلمين ، لأن الحرمين الشريفين كان خارج نطاق نفوذهما ، فكانت الخلافة العباسية في بغداد ، هي التي يعترف بها المسلمون بالسيادة والنفوذ .

ولأهمية الحجاز من هذه الجوانب الدينية والروحية والسياسية ، حرصت الدول الإسلامية على اختلاف مشاربها ، أن تستمد منها التوجيه والإرشاد ، لوجود الحرمين الشريفين وإلى مكانة الحج في الإسلام ، وأن تبذل قصارى جهدها في سبيل أن ينظر إليها المسلمون في شتى بقاع الأرض بأنها الحامية والحارس الأمين للحرمين الشريفين ، لذلك وضعت تلك الدول كل إمكاناتها ولروايتها لرصد العديد من الأوقاف والمخصصات للحرمين الشريفين على مر العصور ، ولعل أهم هذه المخصصات هي الكسوة الشريفة ، التي رصدت من أجلها الأوقاف والإيرادات ولاسيما في عهد سلاطين المماليك ، ثم عهد الدولة العثمانية التي اهتمت هي الأخرى إهتماماً بالغاً بخدمة الحرمين الشريفين ، ممثلة بالكسوة للكعبة المشرفة .

والجدير في هذه الدراسة ، هي المشاكل المتعددة التي أظهرت التنافس بين بعض الدول الإسلامية وسعيها المتواصل للفوز بهذا الشرف العظيم . . . فكل دولة من تلك الدول المشار إليها تسعى جاهدة إلى أن تحقق بعض أهدافها من وراء رصد المخصصات المالية وكسوة الكعبة الشريفة ، هلا بالإضالة إلى ظهور مشكلة إدارة أوقاف الحرمين الشريفين ، ونقل الحبوب وتأمين طرق الحج والقوافل إلى بلاد الحجاز .

لذلك جاءت هذه الدراسة المتأية لتناول مشاكل مخصصات الحرمين الشريفين التي  
تتجت بين الدول العثمانية ومصر والحجاز ، ومما أثار إهتمامي أيضاً سعى الدول الحديث  
واهتمامها الجاد لأسباب متعددة ، إلا أنا نستطيع أن نلقي الضوء على هذه المنطقة والإهتمام  
بها ، باعتبار الميزة الدينية التي عرفت بها ، وهي بذلك موطن مكة المكرمة والمدينة المنورة وقبله  
المصلين والحجاج والمسلمين ، ومكة الحج في الإسلام فهو أحد أركان الإسلام الخمسة .

• النهرواني •

- ١ - عن مخصصات الحرمين الشريفين أنظر :-  
Istanbul, Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme-imisir, Registre3,  
Document 353, 484, Page 32 & 197, 1723, 1725.
- دار الوثائق المصرية ، دفاتر مرتبات الصرة لأهالي مكة والمدينة •
- أرفيف وزارة الأوقاف المصرية ، على سبيل المثال حجة وقف السلطان مراد بن  
السلطان سليم ، حجة رقم ٩٠٦ •
- أحمد الرشيدى : حسن الصفاء والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج ، تحقيق  
الذكورة/ ليلي عبد اللطيف ، القاهرة ١٩٨٠ •
- ٢ - السلطان الأشرف برسباى من أهم سلاطين دولة المماليك الشراكسة في مصر وتولى  
الحكم من عام ٨٢٥ - ٨٤١هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٧ م •
- ٣ - الذكور / محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨ - ٩٢٣هـ/  
١٢٥٠-١٥١٧م، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ •
- ٤ - عن الفتح العثماني لمصر أنظر :  
الذكور / أحمد فؤاد متولى: الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦م •
- ٥ - دفتر دار : هو شخصية بارزة يتولى الإشراف على الإدارة المالية من بين رجال الخزينة  
السلطانية •
- ٦ - ابن اياس ، محمد أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج٥، القاهرة ١٩٦١م، تحقيق  
محمد مصطفى ، ص ١٩٢ •
- البكرى ، ابن أبي السرور : الكواكب السائرة في ملوك مصر والقاهرة ، مخطوط بدار  
الكتب المصرية ، وأيضاً لنفس المؤلف :
- الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٢٤  
تاريخ •
- ٧ - البكرى ، ابن أبي السرور : المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية ، مخطوط بدار  
الكتب المصرية رقم ١٩٢٦ تاريخ ، ص ١٧٩ •
- النهرواني ، قطب الدين : الأعلام بأعلام بيت الله الحرام ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص  
١٧٩ •

- ابراهيم رفعت : مرآة الحرمين ، القاهرة ١٩٢٥ ، ص ٢٨٤ .
- ٨ - وزارة الأوقاف المصرية دفتر خاتمة الأوقاف ، لسم الحجج الشرعية ، وثيقة وقف رقم ٩٠٦ الخاصة بالسلطان مراد خان بن السلطان سليم خان ، تاريخ الحجة عام ١٥٥٨/٩٩٧ ، ص ٥٥ .
- ٩ - دار الوثائق المصرية بالقاهرة ، الروزنامة دفتر رقم ٥٧٧٧ ، لعام ١١٦٤ هـ .
- ١٠ - ابن عبد الغنى ، أحمد شلي : أوضح الأشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباطات ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣٠٣ .
- ١٠ - عن الملاحة والتجارة في البحر الأحمر في العصر العثماني النظر : الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن : النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧-١٧٩٨ ، ضمن كتاب فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والإجماعي في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٩٠ م
- ١١ - عن الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء باستاهول انظر الكالوج التالي :
- Basbakanlik Ismanli Arsivi Rehberi, Amkara 1992.**
- 12 - Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme-İmisir, Registre 3, Document 484, Page 197, 1137, 1725.**
- 13- Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme-i Misir, Reggistre 3, Document 353, P. 132, 24/1/1723.**
- 14- Evliya Celebi, Seyahatname, Volume X, Jstanbul 1938.**
- ١٥ - عن هذه الفترة والاضطرابات السياسية انظر :-
- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ، دمشق ١٩٦٨ م ، ص ٣٩٦ - ٤١٩ .
- ١٦ - الروزنامجي : هو رئيس ديوان الروزنامة في القاهرة ، وهو الديوان الخاص بجمع الأموال الأميرية وصرفها على الوجود المقررة لها ، عن الروزنامجي والروزنامة في مصر النظر أيضاً: الدكتور/ ليلي عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨ م .
- ١٧ - دار الوثائق المصرية بالقاهرة ، ديوان الروزنامة ، دفتر رقم ٥٧٧٧ قديم ، لعام ١١٦٤ هـ .

- ١٨- أمين محمد محمد : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
- ١٩- الشاوى - عبد العزيز الشاوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مقسّوى عليها ، مكتبة الأثنجلو المصرية ١٩٨٠ ، الجزء الأول ، ص ٤٤٣
- ٢٠- القينلى ، مصطفى بن الحاج ابراهيم المداح ، تابع المرحوم حسن أفا غزبان :  
مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من عام ١١٠ إلى آخر تاريخ المجموع ،  
المكتبة الوطنية بفيينا - النمسا تحت رقم H.O, 38 ورقة ٩ ب .

الأرشيف التركي باستانبول - تركيا \*

Basbakanlik Osmanli Arsivi, Muhimme- I Misir, Registre 3, 17233, 1725.

- الأرشيف المصرى : دار الوثائق المصرية بالقاهرة \*
- مجموعة الروزنامة : دفاتر الصرة لأهالي مكة المدينة \*
- وزارة الأوقاف المصرية - أرشيف الحجج الشرعية : حجة السلطان العثماني مراد بن السلطان سليم - حجة رقم ٩٠٦ \*

المخطوطات والمصادر :

- \* ابن اياس ، محمد أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٥ ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦١ م \*
- \* ابن عبد الغنى ، أحمد شليبي : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا ، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٧٨ م \*
- \* البكرى ، ابن أبي السرور : الكواكب السائرة في ملوك مصر والقاهرة مخطوط بدار الكتب المصرية \*
- \* الروضة المأنوسة في أخبار مصر الخروسة - مخطوط بدار الكتب المصرية \*
- \* أحمد الرشيدي : حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج ، تحقيق الدكتور ليلي عبد اللطيف ، القاهرة ١٩٨٠ م \*
- \* القينلى ، مصطفى بن الحاج ابراهيم المداح ، تابع المرحوم حسن أغا عزبان : مجموع لطيف يشتمل على وقائع مصر القاهرة من عام ١١٠٠ إلى آخر تاريخ المجموع ، المكتبة الوطنية بفيينا - النمسا H.038 \*
- \* Evliya Celebi, Seyahatname, Volume X, Istanbul 1938 .

## المراجع

- ابراهيم رفعت : مرآة الحرمين ، القاهرة ١٩٢٥ م .
- أحمد فؤاد متولى : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن : النشاط التجارى في البحر الأحمر في العصر العثماني ، ضمن كتاب فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٩٠ م .
- عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ، دمشق ١٩٦٨ م .
- عبد العزيز محمد الشناوى الدولة العثمانية ، دولة إسلامية مفترى عليها ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨ م .
- محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، ٦٤٨-٩٢٣/١٢٥٠-١٥١٧ ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .